مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 08 أغسطس 2023

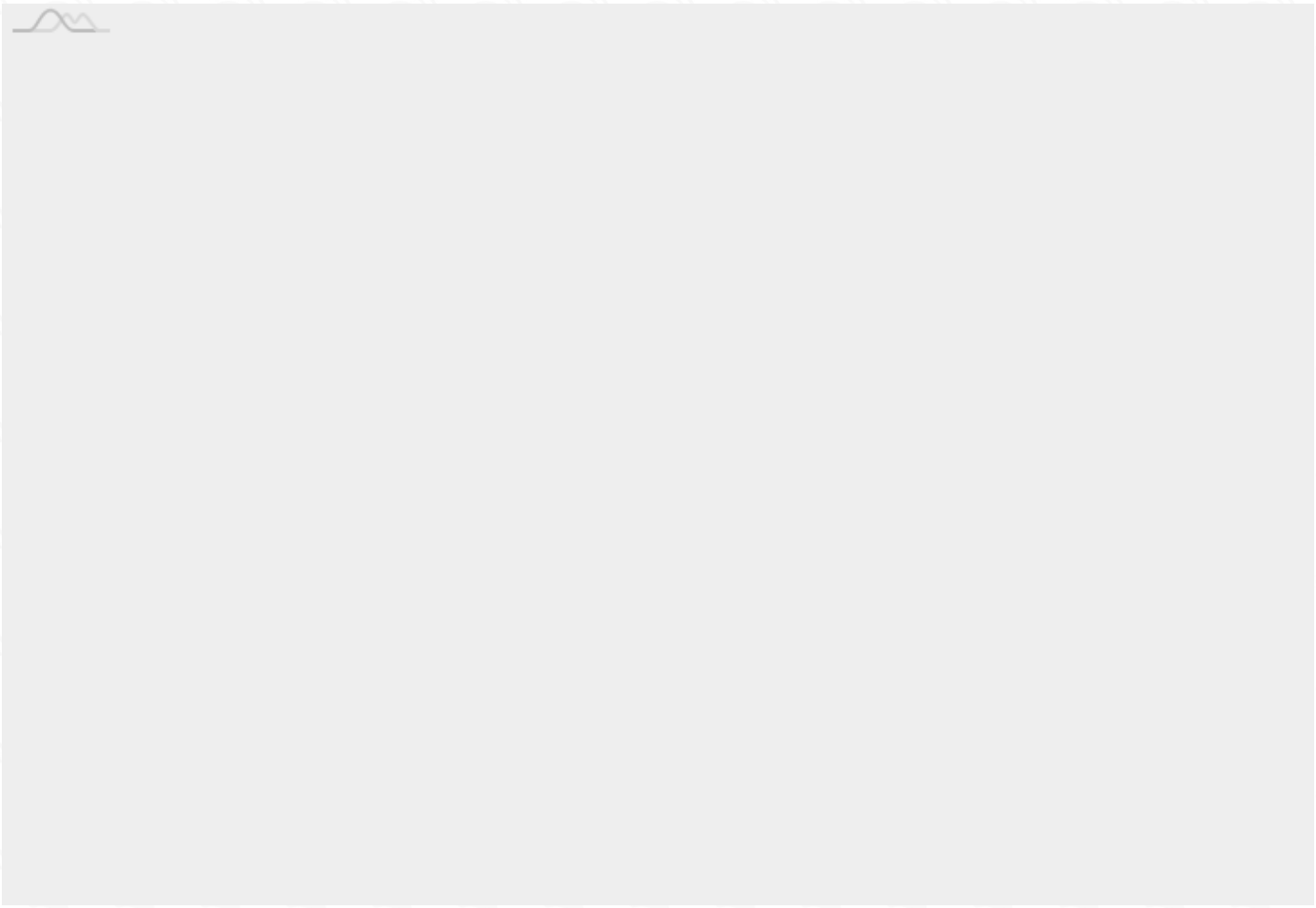

هآرتس: أعضاء مجلس الشيوخ يحذرون من أن اتفاق التطبيع الإسرائيلي السعودي قد يموت في الكونجرس إذا تجاهل الفلسطينيين

(ترجمات . هآرتس)

يقول السيناتور الديمقراطي كريس فان هولين وتيم كين إن الفلسطينيين لا يجب تجاهلهم في أي صفقة محتملة بوساطة بايدن بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وذلك حسب ما يخلص تقرير نشرته صحيفة هآرتس.

اهتمت صحيفة هآرتس الإسرائيلية بمستقبل اتفاق التطبيع السعودي الإسرائيلي حال تجاهله تقديم تنازلات معتبرة للفلسطينين، وذلك في تقرير كتبه بن صموئيل أمير تيبون.

ويبدأ الكاتب فيقول: بينما تستكشف إدارة بايدن الشكل المحتمل لاتفاقية التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، فإن أحد الأسئلة المعلقة هو إلى أي مدى سيصر الأمريكيون والسعوديون على أن تقدم إسرائيل التزامات مهمة تجاه الفلسطينيين.

وأشار الكاتب إلى أن المسؤولين الإسرائيليين سعوا في الأيام الأخيرة إلى رسم صورة لما قد يحدث حيث لن تجلب سوى بعض الغضب العابر والذي ما يلبث إلا ويختفي. وذهب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى حد التلميح إلى أن القضية الفلسطينية لن يكون بمثابة حاجز محتمل لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

العائق الأكبر

وقالت الصحيفة إنه وسواء كانت قناعة المسؤولين الإسرائيليين تلك صحيحة أم لا، فإن أكبر عائق على طريق نتنياهو نحو جوهرة تاجه الذي يمثلها التطبيع مع السعودية ربما يكمن في واشنطن: مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، والذي سيكون مسؤولًا عن التصديق على أي صفقة محتملة.

قال أحد كبار مساعدي الكونجرس عن الرحلة الصعبة المقبلة إذا وصل اتفاق التطبيع إلى مبنى الكابيتول، إن ولي العهد الأمير محمد «قد لا يهتم بالفلسطينيين وحل الدولتين، لكن الكونجرس يهتم بذلك بالتأكيد».

ويقول السناتور الديمقراطي كريس فان هولين: «ما زلنا نسمع من حكومة إسرائيل أن محمد بن سلمان لا يهتم بالمصالح الفلسطينية، لكن الكثير منا يعتقد أن السلام المستدام على المدى الطويل لا يمكن تأمينه إلا من خلال معالجة المشاكل الفلسطينية الحاسمة».

يضيف عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماريلاند: «هذا أكثر صحة اليوم عندما يكون لديك حكومة يمينية متطرفة مع أشخاص مثل سموتريش وبن جفير الذين يشاركون في الاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية والتحريض على عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين».

سر مكشوف

وقال الكاتب إنه سر مكشوف أن الديمقراطيين في مجلس الشيوخ لديهم عداء شبه متساوٍ لولي العهد السعودي ورئيس الوزراء الإسرائيلي - الأول لسجل بلاده في مجال حقوق الإنسان وقتل المعارض السعودي جمال خاشقجي

في عام 2018. والثاني لجملة أمور منها انحيازه للحزب الجمهوري، ومؤخرًا محاولاته إضعاف القضاء الإسرائيلي.

وأشار إلى أن مطالب السعودية المبلغ عنها، والتي يعتبرها الكثيرون مفرطة، ستتطلب موافقة أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ، وقد يتطلب بعضها أغلبية مماثلة في مجلس النواب أيضًا. وينقسم مجلس الشيوخ حاليًا بالتساوي بين الحزبين، حيث يحتفظ الديمقراطيون بالصوت الفاصل، بينما يتمتع الجمهوريون بأغلبية ضئيلة في مجلس النواب.

المطالب السعودية الرئيسة الثلاثة للأمريكيين من أجل تسهيل صفقة محتملة مع إسرائيل هي: الضوء الأخضر لبناء مفاعلات نووية مدنية، تمتع السعودية بوضع تحالف يعادل عضوية الناتو، والذي يعني أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب السعوديين إذا تعرضوا للهجوم، وتوريد أسلحة متطورة للرياض.

وفي حين أن هناك عددًا قليلًا جدًا من أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعارضون نظريًا الفكرة العامة للتطبيع الإسرائيلي السعودي، فإن الكثيرين سيراقبون بحذر بينما تفكر إدارة بايدن في منح كلا الزعيمين إنجازات يحتمل أن تحدد حياتهما المهنية في وقت كانا فيه شخصين غير مرغوب فيهما في واشنطون.

ضرورة عدم تجاهل الفلسطينيين

ولفت الكاتب إلى أن اتفاقية التطبيع الإسرائيلية السعودية التي تفيد كلا الطرفين سوف تُفحص بدقة. وإذا لم يتضمن الاتفاق التزامات كبيرة وقابلة للتنفيذ من إسرائيل تجاه الفلسطينيين، فقد يكون ذلك بمثابة معيق للصفقة.

ويقول السناتور الديمقراطي تيم كين عندما أعلنت إدارة ترامب عن اتفاقيات أبراهام إنه كان أحد الديمقراطيين القلائل الذين قدموا الدعم الصادق على الفور. وأضاف: «لقد فعلت ذلك لسببين: أولا، يجب أن تعيش إسرائيل وجيرانها في سلام. وهذا ما يجب أن نريده لأي دولة، وخاصة الصديقة».

ويضيف المرشح السابق لمنصب نائب الرئيس: «ثانيًا، يعد الافتقار إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين جرحًا غائرًا في المنطقة»، مضيفًا أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون قيادة شجاعة. وأي سلام سيتطلب دعما من الدول العربية.

يقول كين إنه يأمل أن تدعم دول اتفاقات أبراهام بجدية الحاجة إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأي اتفاق يتجاهل الحاجة إلى السلام والمساواة في حقوق الإنسان سيكون مأساة أخرى في منطقة شهدت معاناة كافية.

وأضافت الصحيفة أن إدارة بايدن نظرت بشكل متزايد إلى التطبيع الإسرائيلي السعودي على أنه عامل محتمل لتغيير قواعد اللعبة من شأنه أن يجعل الائتلاف الحاكم اليميني المتطرف لنتنياهو مضطرًا للاختيار بين الاتفاقية التاريخية وضم الضفة الغربية.

وهذا، وفق نظرة الإدارة الأمريكية، سيوقف أيضًا الإصلاح القضائي المستمر في مساراته ويساعد في الحفاظ على الديمقراطية الإسرائيلية.

يصف فان هولين هذه الاستراتيجية بأنها «طلقة مصرفية ثلاثية»، مشيرًا إلى أن «السعوديين يطلبون من الولايات المتحدة دفع ثمن باهظ للغاية لتحقيق ذلك». في المقابل، كما يقول، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تسأل «ما الذي

نحصل عليه مقابل ما نعطيه؟»

كما يسلط السناتور الضوء على مشكلة تتعلق بدور السعودية في سوق الطاقة الدولية، مستنكرًا كيف أن الرياض «لعبت مع بوتين» بشأن مستويات إنتاج النفط. كما أثار معاملة المملكة لأفراد عائلات المدنيين الأمريكيين والجهود السعودية لتقويض الجهود الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

وتشير الصحيفة إلى أنه وفيما يتعلق بفان هولين، فإن خلاصة القول هي أن أي اتفاق تطبيع يجب ألا يتجاهل الفلسطينيين. وإذا كانت الولايات المتحدة ستأتي إلى طاولة المفاوضات بهذه الالتزامات الرئيسة، فنحن بحاجة أيضًا إلى خطة للسلام والاستقرار على المدى الطويل في الشرق الأوسط. لا يمكنك تحقيق ذلك دون تأمين حل عادل ومنصف للقضية الفلسطيني.

وأضاف الكاتب أن وفي حين أن الجمهوريين كانوا ينتقدون تقليديًا ولي العهد الأمير محمد، وأكثر تحفظًا في منح بايدن نصرًا في السياسة الخارجية قبيل الانتخابات، فمن المرجح أن تحظى أي صفقة محتملة بالدعم الجمهوري اللازم نظرًا للفائدة التي ستوفرها لإسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات أبراهام، التي لعبت فيها إدارة ترامب دورًا رئيسًا، لم تتطلب أبدًا موافقة الكونجرس لأنها تتكون من اتفاقيات مباشرة بين إسرائيل والدول التي اختارت الاعتراف بها (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب). ومع ذلك، فإن الجزء الوحيد من الاتفاقات الذي تطلب موافقة الكونجرس - بيع طائرات أف 35 إلى الإمارات العربية المتحدة --لم يُصدق عليه الكونجرس مطلقًا، حسب ما تختم الصحيفة.

المونيتور: انقطاع التيار الكهربائي في مصر مستمر وسط ارتفاع الحرارة وتراجع إنتاج الغاز الطبيعي

(اقتصاد . المونيتور)

تريد مصر تصدير المزيد من الغاز الطبيعي، بما في ذلك بالتعاون مع إسرائيل المجاورة، لكن الإنتاج المحلي يتراجع وسط جهود الحكومة لخفض الاستهلاك، حسب ما يخلص تقرير لموقع المونيتور.

سلّط تقرير نشره موقع المونيتور الضوء على استمرار انقطاع التيار الكهربائي في خضم تراجع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي وأزمة اقتصادية تضرب البلاد.

يبدأ الموقع الأمريكي تقريره بالإشارة إلى ما قالته منظمة هيومن رايتس ووتش، الثلاثاء، بأن انقطاع التيار الكهربائي في مصر يهدد رفاهية الناس، في وقت انخفض فيه إنتاج الغاز الطبيعي أيضًا.

وقالت المنظمة الحقوقية إن انقطاع الكهرباء يعرض حقوق الشعب الاقتصادية والاجتماعية للخطر.

وقال نائب المدير الإقليمي للمنظمة، آدم كوجل، في بيان صحفي: «لطالما طالبت الحكومة المصرية ضمنيا

المصريين بالتضحية بحقوقهم المدنية والسياسية مقابل الازدهار الاقتصادي. لكن انقطاع الكهرباء يقلص بشدة قدرة الناس على الحصول على حقوقهم، بما فيها الحق في الغذاء، والماء، والرعاية الصحية»..

موجة حارة

وأضاف الموقع أن رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أعلن في يوليو انقطاع التيار الكهربائي لعدة ساعات في اليوم استجابة لزيادة الطلب على الكهرباء. وجاء القرار وسط موجة الحر التي تجتاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا في الوقت الحالي. وبلغت درجة الحرارة المرتفعة في القاهرة يوم الثلاثاء 37 درجة مئوية.

أفادت وكالة الأهرام الإخبارية المملوكة للدولة أن مدبولي قال الأسبوع الماضي إن انقطاع التيار الكهربائي اليومي لمدة ساعة إلى ساعتين قد يستمر حتى سبتمبر.

وقال سكان القاهرة والإسكندرية الذين تحدثت إليهم المونيتور يوم الثلاثاء إن انقطاع التيار الكهربائي في أحيائهم يستمر حاليًا حوالي ساعة واحدة في اليوم. وزعمت هيومن رايتس ووتش في بيانها أن الانقطاعات تستمر لفترة أطول في المناطق الريفية والفقيرة.

الغاز الطبيعي

ولفت الموقع إلى أن انقطاع الكهرباء في مصر مرتبط بقطاع الغاز الطبيعي، وخطط الحكومة لخفض استهلاك الكهرباء تسبق موجة الحر الحالية. في صيف عام 2022، بدأت السلطات المصرية في تقليل الإضاءة في الأماكن العامة في محاولة للحد من استهلاك الكهرباء. وكان الغرض من التخفيض هو خفض كمية الكهرباء المطلوبة للاستخدام المحلي وشحن الفائض إلى أوروبا، حسبما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال في ذلك الوقت.

وجاءت هذه الخطوة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا أوائل العام الماضي، وبعد ذلك سعت الدول الأوروبية إلى تقليل اعتمادها على الغاز الروسي. كما عانى الاقتصاد المصري من الصدمات الجانبية التي أعقبت الحرب، وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية للبلاد انخفاضًا كبيرًا. ويمكن أن تساعد صادرات الغاز الطبيعي مصر على تعزيز سيولتها.

لكن إنتاج مصر من الغاز الطبيعي يتراجع وسط خطط التصدير. وبلغ إنتاج الغاز في مايو حوالي 5 مليارات متر مكعب، وشكل الإنتاج الإجمالي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023 أدنى مستوى له في ثلاث سنوات، حسبما ذكرت رويترز يوم الاثنين.

علاوة على ذلك، لم تحقق مصر الكثير من الاكتشافات الكبيرة منذ اكتشاف شركة الطاقة الإيطالية العملاقة إيني لحقل ظهر عام 2015. وبلغ الإنتاج في حقل ظهر 2.3 مليار قدم مكعب يوميًا في يوليو، انخفاضًا من 2.7 مليار قدم مكعب في عام 2019، وفقًا لرويترز.

وتوقعت شركة الأبحاث فيتش سوليوشنز في تقرير صدر في يوليو أن ينخفض إنتاج مصر من الغاز في عام 2023 إلى أدنى مستوى له في ثلاث سنوات عند 64.9 مليار متر مربع. وفي سياق متصل، توقعت الشركة أن تنخفض صادرات مصر السنوية من الغاز الطبيعي من 11.3 مليار متر مكعب في عام 2022 إلى 10.8 مليار متر مكعب في عام 2023. واستشهدت فيتش في تقييمها بمشاكل تسلل المياه في ظهر ومعدلات الاستنفاد المرتفعة في حقول الغاز في البلاد.

تقوم إيني بحفر المزيد من الآبار في ظهر في محاولة للتخفيف من آثار تسلل المياه على الإنتاج، وفقًا لتقرير أبريل الصادر عن شركة تحليل الطاقة ميس (MEES).

طموحات مصر

كتب مارك إسبانول في رسالة للمونيتور في يوليو أن طموحات مصر في مجال الغاز تعتمد اعتمادًا متزايدًا على إعادة تصدير الغاز الإسرائيلي. وبدأت إسرائيل تصدير الغاز إلى مصر في عام 2020. في العام الماضي، وقعت مصر اتفاقية مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي لاستكشاف إمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عن طريق مصر.

وقال كوجل إن خطط مصر لتصدير الغاز الطبيعي «تتعارض مع احتياجات المصريين من الكهرباء»، ودعا البلاد إلى زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة.

ويختم الموقع تقريره بالقول إن قطاع الطاقة المتجددة في مصر ينمو، لكن الدولة تواصل الحصول على معظم طاقتها من الغاز. وبلغ توليد الكهرباء المتجددة 12.2٪ من إجمالي الطاقة المولدة في عام 2021، وفقًا لتقرير نوفمبر الصادر عن البنك الدولي.

ناشيونال انترست: صعود نظام استبدادي إقليمي في الشرق الأوسط

(ترجمات . ناشيونال إنترست)

تلفت مجلة ذا ناشيونال انترست إلى صعود ما وصفته بنظام استبادي إقليمي جديد في الشرق الأوسط. وساهم في إعادة تشكيل هذا النظام الجديد عدة عوامل من أبرزها التعاون الداخلي بين تلك الأنظمة بعد عدد من عمليات التطبيع بين دولها والتمكين الخارجي سواء من خلال ابتعاد واشنطون وأوروبا واقتراب روسيا والصين من قوى المنطقة في إحلال سلام غريب بين القوى البارزة فيها، حسب ما يخلص المقال.

استعرضت مجلة ذا ناشيونال انترست في مقال للكاتب حميد رضا عزيزي ما وصفته بصعود نظام إقليمي استبدادي جديد في منطقة الشرق الأوسط .

يستهل الكاتب تقريره بالإشارة إلى أنه وقبل أكثر من عقد بقليل، جلبت انتفاضات الربيع العربي الأمل في تحول ديمقراطي عبر الشرق الأوسط. وسبقت الانتفاضات في العالم العربي الحركة الخضراء في إيران عام 2009، مما رفع التوقعات الإقليمية لمزيد من المشاركة الشعبية في أنظمتها السياسية. ومع انتشار هذا الشعور من إيران إلى تونس إلى مصر إلى سوريا وخارجها، أصبح من الواضح أن سكان منطقة متنوعة ومنقسمة يتحدون في مطالبهم بمزيد من الحكم الديمقراطي.

بيد أن مسار التحول الديمقراطي لم يكن واضحًا؛ فقد واجهت عديد من الحركات الديمقراطية مقاومة ضارية، إن لم يكن قمعًا صريحًا، من النخب الخاصة بها. في حالات أخرى، مثل مصر، كان النجاح الأولي للحركة المؤيدة للديمقراطية قصير الأجل وسرعان ما حل محلها الانقلابات العسكرية. وعلى نحو مأساوي، انزلقت دول مثل

سوريا وليبيا إلى حروب أهلية مدمرة، وأصبحت ساحات قتال للفصائل المتطرفة المتنافسة بدلا من الانتقال إلى دول ديمقراطية. وحتى تونس، حيث بدأ النظام الديمقراطي في التبلور، شهدت انتكاسات.

وأوضح الكاتب أن الشرق الأوسط شهد في الأساس ثلاثة اتجاهات متوازية ومتقاطعة. أولا، تعثرت جهود التحول الديمقراطي في أعقاب الربيع العربي بسبب النخب المتحكمة والجيوش البريتورية. ثانيا، تتعاون الأنظمة الاستبدادية بشكل متزايد في دعم الوضع الراهن على الرغم من خصوماتها الشرسة. ثالثا، لدى القوى العظمى الخارجية الآن حافز أكبر للحفاظ على أنظمة غير ديمقراطية

2023 كنقطة تحول

ولفت الكاتب إلى أنه وفي عام 2023، تشير سلسلة من التحولات الدبلوماسية والتطورات السياسية في الشرق الأوسط إلى احتمال ظهور نظام إقليمي استبدادي. في مارس، تغير المشهد الجيوسياسي تغيرا كبيرا عندما اتفقت إيران والمملكة العربية السعودية، الخصمان القدامى، على تطبيع علاقاتهما.

وجاءت هذه الانفراجة المفاجئة في أعقاب القمع الناجح للاحتجاجات على مستوى البلاد في إيران، والتي شكلت تحديا كبيرا لشرعية النظام. والجدير بالذكر أنه خلال احتجاجات إيران لعام 2022، امتنعت الرياض عن دعم المحتجين صراحة، وهو قرار تأثر بقلقها بشأن تأثير الدومينو المحتمل لتغيير النظام في إيران. وكان هذا الامتناع الواعي عن التدخل مباشرة ضد منافسها بمثابة تحول ملحوظ في نهج الرياض، مما ساهم في النهاية في تحسين العلاقات الثنائية.

وفي الوقت نفسه، أقامت إيران علاقات مع الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن تحذو البحرين حذوهما في تطبيع العلاقات مع إيران. وهذه التطورات مثيرة للاهتمام، بالنظر إلى أن إيران شكلت تهديدا خطيرا للإمارات والبحرين بسبب دعمها للحوثيين اليمنيين والمعارضة الشيعية داخل بلديهما. علاوة على ذلك، أصبحت آفاق إيران في تطبيع العلاقات مع مصر أكثر احتمالا. وتعتمد الأنظمة الاستبدادية على بعضها البعض من خلال المصالحة الإقليمية - وهو نهج يمكن أن يعزز الاستقرار ويعزل الحكومات عن المعارضة المحلية.

وفي تحول مذهل آخر للأحداث، رحبت الأنظمة العربية بعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية في مايو، بعد أكثر من عقد من تعليقها. وحدث هذا على الرغم من أن حكومة بشار الأسد تحافظ على حكمها بالقوة بعد حرب أهلية دامية. ويبدو أن الدول العربية رضخت لبقاء النظام العنيد وسمحت لدمشق باستعادة مكانتها في جامعة الدول العربية.

في الشهر نفسه، أسفرت الانتخابات التركية عن فوز آخر لأردوغان وحزبه العدالة والتنمية، مما بدد آمال المعارضة في الإطاحة بأردوغان الذي خدم لفترة طويلة. ويثير احتمال استمرار حكم أردوغان في العقد الثالث مخاوف جدية بشأن زيادة تآكل المؤسسات الديمقراطية في تركيا، وفقا للكاتب.

ومن المثير للاهتمام كذلك أن تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق بدأ أيضا قبيل الانتخابات التركية. وقد شجعت روسيا وإيران، المؤيدان الأساسيان لبشار الأسد، هذه العملية. وعلى الرغم من الخلافات المستمرة، مثل استمرار وجود القوات العسكرية التركية في سوريا، يبدو أن التطبيع الكامل بين تركيا وسوريا أمر لا مفر منه.

وفي غضون ذلك، بين أبريل ويونيو، احتفلت قطر بالنهاية الرسمية للأزمة الدبلوماسية لمجلس التعاون الخليجي من خلال إعادة فتح سفاراتها في البحرين والإمارات. وبينما اندلعت الأزمة في عام 2017 وانتهت فعليا في عام 2021 خلال قمة العلا، كانت إعادة افتتاح السفارة إيماءات رمزية تشير إلى التطبيع الكامل للعلاقات.

أخيرًا، يلوح في الأفق التوسع المحتمل لاتفاقات أبراهام حيث تفكر المملكة العربية السعودية في الانضمام إلى الإمارات والبحرين والمغرب في تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ويلفت الكاتب إلى أن معنى هذه التطورات واضح؛ شهد عام 2023 طفرة في توطيد النظام الاستبدادي الإقليمي، والتحول نحو المصالحة الإقليمية، والقبول العملي للحقائق الجيوسياسية من مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية.

القوى الخارجية بوصفها عوامل تمكين

ويرى الكاتب أنه ورُغم أن الصعود الأخير في التعاون والتفاهم بين الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط لم يسبق له مثيل، إلا أنه يمثل خروجًا كبيرًا عن المعايير السابقة. ويتأثر هذا التحول في المقام الأول بتغييرين أساسيين في المشهد العالمي: الأولويات الانعزالية للقوى الغربية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتأثير المتزايد للقوى غير الديمقراطية مثل الصين وروسيا.

وبمرور الوقت، قللت القوى الديمقراطية من وجودها في المنطقة أو خففت تركيزها على الديمقراطية وحقوق الإنسان لصالح البراغماتية. وسط الحرب في أوكرانيا، سعت الدول الأوروبية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة من خلال اللجوء إلى ممالك البترول في العالم العربي باعتبارها بديلًا لروسيا. وهم بذلك يتغاضون عن السجلات السيئة لحقوق الإنسان. كما علقت الولايات المتحدة انتقاداتها للسلوك المحلي للمملكة العربية السعودية، ساعية بدلًا من ذلك إلى إقناع الرياض بإعادة النظر في علاقاتها مع روسيا والصين.

في غضون ذلك، قدم النفوذ المتزايد للصين وروسيا - قوتان رئيستان غير ديمقراطيتين - لأنظمة الشرق الأوسط بديلًا. دون عوائق من الشروط المسبقة المتعلقة بحقوق الإنسان أو الممارسات الديمقراطية، أتاحت هذه القوى الشرقية للحكومات الإقليمية الفرصة لتعزيز أنظمتها الاستبدادية بينما لا تزال تتمتع بعلاقات اقتصادية وسياسية مفيدة.

وعلى سبيل المثال، أدى الاستبداد الإيراني المتزايد، بشكل أساسي منذ الانتخابات الرئاسية لعام 2021، إلى تعاون استراتيجي مع الصين وروسيا، وهو ما أسفر عن نوع ما من التعاطف الاستبدادي الذي أصبح حجر الزاوية في سياستها الخارجية. وتشعر كل من الصين وروسيا بالراحة في العمل مع إيران الخالية من أي وجود إصلاحي ذا مغزى يسعى إلى تحسين العلاقات مع الغرب، وطهران، التي تتصارع مع علاقاتها المتوترة مع الغرب، تجد سلوى في العلاقات التي أقامتها مع شركائها الشرقيين.

وعلى الرغم من اختلاف دول الخليج العربي عن إيران في نهجها تجاه الغرب، إلا أنها تجني فوائد مماثلة. فهم يرحبون بالصين باعتبارها بديلًا عمليًا لأن بكين لا تحكم على السياسات الداخلية لشركائها الاقتصاديين. وعلى عكس الولايات المتحدة، فقد تبنوا نهجًا قائمًا على التوازن بين مصالح القوى الكبرى. ومع ذلك، فإن النتيجة هي نفسها: الأنظمة الاستبدادية تكتسب ثقة أكبر لتتصرف كما يحلو لها.

في المجمل، وحسب ما يضيف الكاتب، أثر عاملان تأثيرًا كبيرًا على التغييرات الأخيرة: أولًا، المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين على المسرح الدولي، وثانيًا، حرب أوكرانيا وما تلاها من بحث القوى الغربية عن موارد قوة بديلة.

يشهد العالم ساحة جديدة من المنافسة بين الشرق والغرب. وعلى عكس حقبة الحرب الباردة، عندما حملت

المنافسة تناقضًا أيديولوجيًا صارخًا أجبر الشركاء الإقليميين على تبني أيديولوجية رعاتهم من القوى العظمى، فإن المنافسة الحالية جيوسياسية بحتة. ويسمح هذا الوضع للقوى الإقليمية بالمناورة من أجل تحقيق مكانتها المثلى وتأمين أقصى قدر من الفوائد مع تعزيز الشكل المفضل لها من الحكم. وأعطى هذا المشهد الجيوسياسي المتطور للقوى الإقليمية مجالًا أكبر للمناورة وزيادة ترسيخ ممارساتها الاستبدادية، مما يسلط الضوء على العلاقة بين تحولات القوة العالمية والديناميكيات السياسية الإقليمية.

من الفهم الاستبدادي إلى النظام الاستبدادي

ويتابع الكاتب: في المشهد السياسي سريع التطور في الشرق الأوسط، يبدو أن القطع تتراجع لتشكيل نموذج جديد - نظام استبدادي. وينبع هذا النظام من سلسلة من التفاهمات المتبادلة بين مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية لتطبيع واستقرار علاقاتها. وإذا أدى هذا الفهم المشترك إلى إخماد الصراعات والنزاعات الإقليمية، فقد يؤدي إلى عهد جديد من الاستقرار الاستبدادي.

من سمات هذا النظام الناشئ الفهم الضمني بين الحكومات الاستبدادية الإقليمية بأن هناك ميزة لعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وهذا الفهم مدفوع جزئيا بالخوف من تأثير الدومينو إذا سقط نظام واحد، ومن ناحية أخرى، بمصالح القوى الخارجية في الحفاظ على الوضع الراهن. ونتيجة لذلك، أصبحت فكرة تغيير النظام الديمقراطي مفهوما غير مستساغ على نحو متزايد داخل المنطقة.

كما يشير الشعور الجديد باالتضمين ولاحتواء إلى هذا النظام، مما يوسع نطاقه ليشمل إيران الشيعية وحلفائها فيما يسمى «محور المقاومة». وتشير خطوات إيران الأخيرة نحو تطبيع العلاقات مع جيرانها العرب السنة إلى تصور طهران بأن هذه الدول لم تعد مجرد «وكلاء» للولايات المتحدة. وتشعر إيران الآن أن الجهات الفاعلة الإقليمية تعترف بموقفها ومصالحها وتحترمها.

ومن السمات المميزة الأخرى للنظام الناشئ مكانته داخل منافسة القوى العظمى الخارجية، مع الغرب من جانب وروسيا والصين من جانب آخر.

على سبيل المثال، تعتمد إيران على الصين كشريان حياة اقتصادي أساسي وسط العقوبات التي فرضها الغرب. في الوقت نفسه، وضعت السعودية نصب عينيها جذب استثمارات صينية كبيرة وتشارك بنشاط في مبادرة بكين للحزام والطريق. ويحمل التوافق الاستراتيجي بين السعودية والصين أهمية كبيرة حيث تسعى الرياض إلى تنويع اقتصادها وتعزيز شراكاتها العالمية. وقد تزيد مصالح الصين المتنامية في كلا البلدين من الحذر المتبادل من تصعيد الصراع.